# دراسة مقارنة للسلطة التنفيذية في النظامين

# الألمانـــي - الأمريكـــي

**أ. مرجيــة ابراهيــم محمــد**
**قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الجفارة**

**ملخص البحث**
تسلط دراسة النظم السياسية الغربية الضوء على نموذج متكامل للديمقراطية، التي امتدت جذورها التاريخية عبر عشرات السنين لكنها ما زالت تتمتع بحيوية وتطور مستمر في التطبيق. تتميز هذه النظم بالتنوع وسيادة القانون، وبناء مؤسسات قائمة على الشرعية، وكفالة الحريات الفردية والعامة، ومبدأ الفصل بين السلطات. يهدف البحث إلى استعراض جانب من مظاهر هذه الحياة الديمقراطية التي تُمارس بفاعلية في الدول الغربية كنموذج يحتذى.
**الكلمات المفتاحية ــــــــــــــــــــــــــ**
النظم السياسية الغربية ، الديمقراطية ، سيادة القانون ، الشرعية المؤسسية ، الفصل بين السلطات

**Abstract**
The study of Western political systems highlights a comprehensive model of democracy, whose historical roots span decades, yet it continues to exhibit vitality and consistent evolution in its application. These systems are characterized by diversity, the rule of law, robust institutional frameworks founded on legitimacy, protection of individual and public freedoms, and the principle of separation of powers. The aim of this research is to shed light on some aspects of this democratic life that is practiced effectively in Western nations as an exemplary model.
**Keywords——————**

Western political systems , Democracy , Rule of law , Institutional legitimacy

Separation of powers

**مقدمـــــــــة**

تأتي أهمية دراسة النظم السياسية الغربية من كونها تقدم لنا نموذجاً متكاملاً لديمقراطية حقيقية مختلفة نظرياً وعملياً ، ترسخت قواعدها عبر عشرات السنين ... ورغم جذورها التاريخية إلا أنها لا زالت تحظى باهتمام وأهمية لدى الباحثين والمهتمين لما تتمتع به من حيوية متجددة في التطبيق وتصبح أكثر أهمية عندما نتعمق في دراسة فلسفتها وأسسها ... وهي تتميز بالتنوع والثراء وبسيادة القانون وبالبناء المؤسسي الحقيقي والراقي القائم على الشرعية - كفالة الحريات الفردية والعامة ومبدأ الفصل بين السلطات .

ومن خلال هذا البحث المتواضع أردت أن ألقي بعض الضوء على جانب من جوانب هذه الحياة الديمقراطية التي تمارس بكل اقتدار في هاتين الدولتين .

**1- مشكلة البحث**

هل يتشابه النظامان الأمريكي والألماني رغم وحدة الأسس والمتطلبات أم ثمة اختلافات؟

**2- فرضية البحث**

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية ألمانيا الاتحادية دولتان ديمقراطيتان رئاسيتان فدراليتان إلا انه ثمة اختلافات جوهرية بين النظامين تفرضها ظروف كل بلد.

هذا ما افترضته وأحاول أن أؤكده أو أنفيه من خلال هذه الدراسة.

**3- تقسيم الدراسة :**

**المبحث الأول : مقدمة تاريخية عن نشأة النظامين .**

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة النظام الألماني .

المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن نشأة النظام الأمريكي .

**المبحث الثاني : الأسس السياسية التي يقوم عليها النظامين .**

المطلب الأول : أسس قيام النظام الألماني .

المطلب الثاني : أسس قيام النظام الأمريكي .

**المبحث الثالث : المؤسسات التنفيذية في النظامين .**

المطلب الأول : مقارنة بين مهام الرئيس في النظامين .

المطلب الثاني : ممارسة السلطة التنفيذية من خلال المؤسسات في النظامين .

**المبحث الأول**

**المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة النظام الألماني**

الشعب الألماني هو من الشعوب الجرمانية التي تنتمي إلى الفرع الجرماني مثل قبائل السكسون والفيرزون التي استوطنت شمال أوروبا وتعتبر هذه الحضارة من أقدم الحضارات في أوروبا وكانت تسمى جرمانيا ثم عرفت " بروتشلاندر " وهي مشتقة من كلمتي " ديوت " وتعني الشعب و" لاند " بمعنى الأرض " أرض الشعب " وقد توحدت ألمانيا باللغة التي لغة من حضارة وعلم .

وقد بدأ تاريخها في عهد شرلمان ملك الفرنجة ، عندما دمجت في وحدة سياسية عرفت بالإمبراطورية الجرمانية المقدسة عام 800 م(1)، وكانت على علاقة وطيدة مع العرب في عهد هارون الرشيد .

وفي الفترة من القرن التاسع إلى الثالث عشر حققت في عهد " فردريك الأول " " برباروسة " ازدهاراً نهضة حضارية بشكل ملحوظ وفي عام 1273 م توج " رودلف هايسسبورنج قيصراً وأصبحت " فيينا " العاصمة وأصبحت قوة عالمية تحت زعامة الرايخ .

ثم أدت حركة الإصلاح الديني إلى انشقاق ديني وحروب دينية بين الكاثوليك والبروتستانت في الفترة من 1618 م - 1642 م ، مرحلة القرن التاسع عشر " فترة الحروب النابليونية " صاحبت انهيار الإمبراطورية الجرمانيــة عام 1806 م ثم تشكيل اتحـاد الولايات الألمانية 1815 م والتي استمرت حتى عام 1867 م حيث شكــل اتحـــاد ألمانيـــا بين الجنوب والشمال بزعامـــة مـــلك بروسيـــا " أوتوفون بسمارك " (2).

بعد أن توحدت ألمانيا أصبح ملك بروسيا إمبراطوراً لألمانيا وأصبح بسمارك المستشار الأول وكلمة مستشار تعني في ألمانيا " رئيس الوزراء " وحققت نهضة شاملة ... وأرسلت ألمانيا دعائم وجودها كدولة مؤثرة .

وفي عام 1914 م دخلت الحرب العالمية الأولى وكانت قوة ضاربة وحققت انتصارات عظيمة على الحلفاء في البداية وفي العام الرابع للحرب هزمت هزيمة موجعة 1918 م وفقدت جزء من أرضيها ، ووضعت خارج المجموعة الدولية بحكم معاهدة " فرساي " عام 1919 م ، وعلى إثر الهزيمة العسكرية تحولت إلى جمهورية تحت اسم جمهورية فيمار " وقامت على أساس " ديمقراطي برلماني " ثم قبلت من جديد في " عصبة الأمم المتحدة " بمعاهدة " لوكاربو " عام 1925 ، ولقد ولدت الجمهورية ضعيفة وزاد صراع الأحزاب من تدهور اقتصادها .

وفي عام 1932 م ظهر الحزب النازي بزعامة " أودلف هتلر " وأصبح مستشار لألمانيا عام 1933 م على أساس أنه زعيم أكبر حزب وحوّل ألمانيا إلى حكم استبدادي قاسي ، وقاد ألمانيا إلى الحرب العالمية الثانية وحملها أعباء حرب وهزيمة قاسية فتتت ألمانيا مرة أخرى وكلفتها 46 مليون قتيل في أوروبا وخارجها ... وفي عام 1945 م بعد نهاية الحرب قسما لحلفاء ألمانيا إلى أربعة مناطق نفوذ كما قسمت " برلين " إلى أربع مقاطعات وأصبحت بريطانيا وفرنسا وأمريكا وروسيا تسيطر على ألمانيا كل في منطقة نفوذه.

ورغم انهيار الرايخ وتقسيمه فإن جذور الوحدة ظلت راسخة وفي الأعوام ما بين 1946 م - 1947 م جرت الانتخابات في كل مناطق نفوذ الحلفاء لتشكيل الهيئات النيابية والمجلس البلدية .

وفي البداية جرت محاولات لإعادة تنظيم ألمانيا وتأليف هيئة تمثيلية تضم مناطق الاحتلال الأربع لكن روسيا رفضت على أساس أن الوضع الاقتصادي الصعب يمنع ذلك ، وفي عام 1917 م وقع الحاكم العسكري الأمريكي والفرنسي بمثابة برلمان ثم دعت الدول الغربية إلى ختام الدولة الألمانية .

(1) إبراهيم الشريقي ، ألمانيا الحديثة مقومات الدولة ونظامها ، بيروت ، دار القلم ، سنة 1971 ، ص14 .

(2) نفس المرجع ، ص 18 .

وفي 23 أغسطس سنة 1948 م أعلن قيام الجمهورية الألمانية وقانونها وانتخب اول مجلس نيابي اتحادي ، كما انتخب " تيودور هويس " رئيساً للدولة كما شكل المجلس الاتحادي " البندسرات " واتخذت "بون " عاصمة مؤقتة لألمانيا .

إن تاريخ ألمانيا الدولة الصناعية ذات القدرة الإنتاجية - الأدائية العالية والعريقة الراسخة في العلم والفن يمتد إلى ما يقارب خمسة عشر قرناً ، لم يكن ألمانيا خالصاً بل ارتبط تطورها السياسي بجيرانها وخاصة النمسا فانتقلت من إمبراطورية إلى " جمهورية فيمار الديمقراطية " غير المستقرة إلى دكتاتورية من أعنف الديكتاتوريات ثم الهزيمة العسكرية - والاحتلال وبلد مقسم الى نظام غربي وشرقي ثم دولة ألمانيا الموحدة عام 1990 م .

لقد عاش الشعب الألماني تجارب خاصة تاريخية بلغت ذروتها بالحرب العالمية الثانية وفي سياق هذه التجربة عايش أبناء الشعب الألماني فترات مريرة تمثلت في الحرب العالمية الأولى وانهيار القيصرية ثم انهيار جمهورية فيمار وصعود النازية ، التضخم الرهيب وإشعال الحرب الثانية بمبادرة ألمانية و هزيمتها لتصحب ثاني هزيمة تتلقاها ألمانيا في ربع قرن (1).

وقد استغل هتلرز والنازية الظروف السيئة للشعب الألماني الذي خرج من الحرب ذليلاً مثقلاً بغرامات الحرب فكان المناخ صالحاً لانتشار الفكر النازي ، ووصول هتلر للسلطة ، في 30 كانون سنة 1933 م ، وطرد الشيوعيين بعد التحول عن الاشتراكية وتحولت ألمانيا إلى حكم الحزب الواحد .

وبعد إجراء الانتخابات عام 1959 م في 15 أب ، بعد تكوين " المؤتمر الفيدرالي " رشح د. " كونترا ديناور " رئساً للوزارة الفيدرالية ، وهي وزارة من 13 وزيراً موزعين بين الحزب الديمقراطي المسيحي - الحزب الاشتراكي - الديمقراطي - الحزب الألماني .

ويعتبر هذا الانقلاب معبراً عن الحياة السياسية الألمانية الجديدة - يمثل الشعب الألماني بشقية الشرقي - الغربي ، و ينص القانون الألماني على قيام نظام فيدرالي يسمى " جمهورية ألمانيا الاتحادية " توزع السلطة فيه بين الحكومة الاتحادية المركزية وحكومة الولايات .

وفي عام 1990 م وبعد إعلان الوحدة الألمانية تسارعت الأحداث بشكل مفاجئ فجاء سقوط جدار برلين بمثابة إعلان سقوط جميع الأسس التي قامت عليها الدولتان الغربية والشرقية فاهتزت الثوابت واختفت الحقائق السياسة والثقافية والأيدولوجية وتحقق ما كان الغرب يعتبره حلماً كسقوط الشيوعية وتمت الإجراءات بسرعة وجاء انتصار الحزب الديمقراطي المسحي بزعامة " هلمت كول " تعبيراً عن رفض الألمان لأي اتجاه يساري وأعلن رغبته في الإسراع بالوحدة الألمانية وتم إعلان المعاهدة الرسمية التي تعلن قيام الوحدة الاقتصادية والنقدية ، هذا ويعد النظام الألماني نموذجاً للنظام السياسي المستقر بعد سلسلة من التجارب القاسية والحروب المنهكة التي قادة اليها اليمين واليسار المتطرفين (2).

**المطلب الثاني : لمحة تاريخية عن نشأة وتطور النظام الأمريكي**

أمريكا هي البلد الوحيد الذي تيسر لنا أن نشاهد فيه المجتمع ينمو نمواً هادئاً وطبيعياً .... ويتميز أثر النشأة والأصل في المقدرات للولايات ومستقبلها .. ففي الوقت الذي نزلت فيه شعوب أوربية شواطئ الدنيا الجديدة ، كانت خصائص الشعوب القومية قد نضجت واكتملت ، ولما كانت تلك الشعوب قد بلغت مرحلة حضارية ... فقد زودتنا بصور أمنية عن آرائهم وقوانينهم التي امتدت عبر أجيال ، ويستطيع أهل العصر أن يروا إحداثاً إنسانية أعمق مما رآها أصحابها ، هذا ما يمكن أن نعرفه من الشعب الأمريكي عن المهاجرين الذين وفدوا على أمريكا

---

(1) جمال عبد الجوار ، التطور العلمي في المجتمع الألماني ، السياسة الدولية " مجلة " ، العدد 82 أكتوبر 1985 م ، ص 100 .

(2) د . حافظ علوان حماد الدليمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، عمان الأردن ، دار وائل للنشر ، سنة 2001 م ، ص 17 .

على فترات مختلفة ولأسباب مختلفة ، كانوا مختلفين في عدة أوجه ولم يحكموا أنفسهم على أسس واحدة ، لكن ثمة اتفاقات كانت بينهم ولعل اللغة كانت الرباط الأقوى .

والجدير بالذكر أن المهاجرين الذين استوطنوا أمريكا من أسبان وفرنسيين وانجلترا توفت لديهم العناصر اللازمة لبناء الديمقراطية الكاملة ، وذلك لأسباب أهمها أن السعداء لا يرحلون عن بلدانهم بالتالي توفر فيهم مبدأ المساواة ، على أساس الفقر والبؤس (1).

نزلت أول جالية انجليزية في فرجينا سنة 1667 م بحثاً عن الذهب ، وكانوا أناساً تحكمهم أخلاق المغامرة ، والشراسة و أسوأ إلى تلك الأرض لأنهم من أسوأ طبقات الشعب الانجليزية ثم تليهم جماعات الصنّاع والزّراع وكانوا أفضل خلقاً من المهاجرين الذين سبقوهم ... ثم جئ بالرقيق الذي أدى إلى الكسل والصلف والتعالي وكان هذا الواقع يفسر ما في أمريكا من عادات أخلاقية أحوال اجتماعية .

وعرفت المستعمرات الإنجليزية في الشمال باسم " نيولانر " وقطنها رجال بلا تعليم دفعهم فقرهم وحب المغامرة والكسب إلى ترك بلادهم، واستمرت الهجرة إلى أمريكا مع الاضطرابات الدينية والسياسية التي مزقت بريطانيا طوال حكم الملك " تشارلز الأول " واستمرت الهجرة ونما معها التجانس لهذا الشعب .

ولقد تمتعت المستعمرات البريطانية بحرية داخلية و استقلال سياسة أكثر من باقي المستعمرات وأصبح شاطئ أمريكا الشمالية من أملاك بريطانيا وفي أواخر القرن السادس عشر ، وكانت مستعمرات بريطانيا تدار من التاج البريطاني إما مباشرة أو عندما يهب التاج قطعة أرض لفرد أو شركة وتصبح السلطة المدينة والسياسية في يد ذلك الشخص أو عندما تفوض هيئة سياسية بحكم أنفسهم ويتم اختيار هذه الهيئة من المهاجرين .

والملاحظ أن أسس القوانين الحديثة لم تكن معروفة في الدول الأوروبية لكنها عرفت في قوانين " ينو انجلاند " مثل تدخل الشعب في المسائل العامة والتصويت على الضرائب ومسئولية الموظفين والحرية الفردية وغيرها كما كانوا جيشاً قومياً وثم تكوين وحدة الحكم المحلي في عام 1950 م التي أتاحت المجال لبناء حياة سياسية حقيقية ، كل ذلك وهذه المستعمرات خاضعة للدولة الأم ، الملكية لكن الجمهورية كانت قامة في كل مدينة (2).

وبعد أن خاضت هذه المستعمرات حروباً تحريرية ضد الدول المستعمرة امتدت بين عامي 1764 - 1774 م استطاعت ثلاثة عشر ولاية أمريكية توحيد سياستها ضد الحكومة البريطانية وأقامت نوعاً من الاتحاد ألتعاهدي ثم اتجهت إلى إقامة اتحاد أقوى .

ولقد مرت الولايات المتحدة الأمريكية في تطورها بمراحل عديدة فلقد تكونت من ثلاث عشر مستعمرة خاضعة للكفاح البريطاني مع تمتعها بالاستقلال ففي أمورها الداخلية (3) .

إلى أن انعقد مؤتمر " فيلادلفيا " في 25 مايو 1787 م وتم الاتفاق على قيام اتحاد فيدالى بين المستعمرات الثلاث عشر وأقر مشروع الاتحاد الفيدرالي والدستور الاتحادي ، إلا أن هذا الدستور لم ينفذ إلا في عام 1789 م بعد مصادقة جميع الدول الداخلة في الاتحاد عليه ورغم ما طرأ عليه من تعديلات بلغت 24 تعديلاً إلا أنه أقدم دستور مكتوب حتى الآن .

وأعلن " جورج واشنطون " أول رئيس للاتحاد المركزي في الولايات المتحدة في عام 1789 م طبقاً للدستور النافد في تلك السنة ويحدد هذا الدستور الهيكل العام لنظام الحكم في أمريكا ولقد اختار واضعو الدستور

---

(1) الديمقراطية في امريكا ، الكسسيس دي توكفل ، ترجمة أمين مرسي قنديل ، القاهرة ، عالم الكتب ، ص40 .
(2) الكسيس دي توكفل ، مرجع سبق ذكره ، ص47 .
(3) حافظ الديلمي ، النظم السياسية في أوروبا الغربية وأمريكا ، مرجع سبق ذكره ، ص 57 .

الديمقراطية النيابية والجمهورية والتي تقوم على أساس إن كان من حق الشعب ممارسة السلطة السياسيـــة فإن إدارة شؤون الأمـــة تفوض إلى ممثلين عن الشعب مختـــارين بالانتخاب (1).

يقومون بالإدارة وقبلها المشاركة في صنع القرار السياسي ولقد شكلت مواد الاتحاد الفيدرالي مشروعاً حكومياً ناجحاً فقد وقعت معاهدة سلام مع البريطانيين بشروط إيجابية وتعهدت بدفع ديون الحرب وإقرار مرسوم الشمال الذي سمح بإنشـــاء مستوطنات في منطقة كبيرة شمال نهر " أوهايو " التي أصبحت ولاية فيمـــا بعد .

**المطلب الأول : أسس قيام النظام السياسي الألماني**

يقوم النظام السياسي الألماني على عدة مبادئ ربما هي صموده وبقائه وحصوله على إجماع قومي استمر لثلاثة قرون وهذه المبادئ هي :

اتخاذ النظام الليبرالي الديمقراطي القائم على القواعد المعروفة في النظم الليبرالية .

الإبقاء على النظام الرأسمالي الاجتماعي كنظام اقتصادي يكفل النمو والحفاظ على السلام داخل طبقات المجتمع .

إقرار واعتماد التعددية الحزبية من خلال الحزب الاشتراكي الديمقراطي "SPD" والحزب الديمقراطي المسيحي "CPU" وحزب الاشتراكية الديمقراطية "الشيوعي " ثم حزب الديمقراطيين الأحرار ، ويتم نقل السلطة بينها سلمياً عن طريق التحالفات مما يضمن استقرار النظام السياسي .

الاندماج في العالم الغربي لتوفير الأمن الاقتصادي العسكري لألمانيا من خلال مؤسسات الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي .

الطبيعة الفيدرالية من أبرز ملامح هذا النظام وهذا ربما كان راجع للإرث الألماني فالإمبراطورية الألمانية تأسست على أساس فيدرالي وكانت في الأصل اتحاد كونفرد الى مرن بين إمارات مستلة دمجت معاً في نظام فيدرالي تقسمت فيه السلطة بين الحكومات الفيدرالية والحكومة المركزية .

عدم الإفراط في مركزية السلطة ومن هنا كان الاتفاق على الفصل الواضح بين السلطات وسلطات الحكومة المركزية وسلطة حكومة الوحدات (2)، على أن تقصر سلطات الحكومة المركزية في السلطات المنصوص عليها في القانون الأساسي وتمتع حكومة الولايات بباقي السلطات .

يلاحظ أن قرار إنشاء النظام الفيدرالي لم يكن ألمانيا حرفاً ساندته الولايات المتحدة في حين أصر الاتحاد السوفيتي على الحكم المركزي الواحد في ألمانيا إلى أن تم الاتفاق بين الحلفاء .

ألمانيا دولة دستورية وديمقراطية برلمانية قائمة على القانون الذي يحترم ذاتية الفرد بكل مقوماتها كما أن الدستور هو أساس التنظيم والتشريع ورئيس الدولة ينتخب كل خمس سنوات .

مجلس النواب " البند ستاج " ينتخب من كل أبناء الشعب انتخاباً حراً مباشراً أو الاقتراع السري لمدة أربعة أعوام وله سلطة تشريعية ويتمتع بدور استشاري ، ويقرر الميزانية ويشرف على السلطة التنفيذية .

مجلس " النبدسرات " ويتمثل الولايات مهتمة إشراك الولايات في التشريع ويمنح الدستور الولايات حق التصرف في شؤونها الداخلية .

الدفاع والبريد والسكك الحديدية والنقد والجمارك والتجارة من اختصاص الحكومة المركزية الاتحادية .

لكل ولاية حكومة مسئولة أمام برلمان الولاية المنتخب على غرار برلمان الاتحاد (1).

[1] نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، لاري الوتيز ، ترجمة جابر سعيد عوض ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، 1996 م ، ص12 .

[2] د . حافظ الديلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص15 - 16 .

القانون يكفل للحكومة المركزية الاتحادية التدخل في الولايات للحفاظ على الأمن وكيان الدولة وحماية الحرية والديمقراطية فيها .

حرية تأسيس الأحزاب التي لا تتعارض مع الدولة بمعنى المبادئ الديمقراطية القانونية (2).

رئيس الدولة سلطاته واسعة يرسم السياسة ويتحمل مسؤولية متهاجه وتضم تسع عشر وزارة .

تتميز جمهورية ألمانية الاتحادية بوجود اهتمام كبير لدى المواطن بالمشاركة في الشؤون العامة وبثقتهم في النظام القائم وهذا ساهم في تطوير ديمقراطية برلمانية مستقرة (3) .

القانون الألمانية " الدستوري " يتميز بخضوع مواره الأساسية للتغيير بسمو مواره مقابل القوانين البسيطة ومن أجل ذلك قرر إنشاء محكمة دستورية قراراتها ملزمة تجاه كافة الأجهزة الاتحادية العليا وتتميز عن بقية المحاكم ولها إدارة خاصة ولكل ولاية محكمة دستورية تختص بقضايا الولاية (4).

يوجد تغير في الثقافة السياسية التي كانت تقوم على الخضوع المطلق لسلطة الدولة وفق للسياسة النازية في التحرك نحو الديمقراطية والمشاركة والتوجه نحو زيادة كفاءة وكمية الإنتاج والمحافظة على البيئة أصبحت الوجه الجديد للثقافة السياسية .

التحرك النقابي بشكل واسع الذي ينظم حركة وحقوق الإنسان كعضو عامل منتج في مجتمع يحترم الإنسان .

تمارس مجموعات المصالح نشاطاً واسعاً على كافة المستويات في النظام الاتحادي .

هنالك مواد في القانون تمنح الدولة حق التدخل للحكومة الاتحادية واستخدام قوى الأمن للحفاظ على كيان الدولة وأمن الولايات وحماية الحرية والديمقراطية .

وعليه فألمانيا دولة دستورية ديمقراطية برلمانية قائمة على القانون الذي يحترم ذاتية الفرد كما أن الدستور هو أساس التنظيم والتشريع ورئيس الدولة ينتخب كل خمس سنوات .

**المطلب الثاني : أسس قيام النظام السياسي الأمريكي**

يقوم النظام السياسي الأمريكي على عدة أسس تشكل الإطار النظري والفكري الذي يحدد الخطوط العريضة التي تحدد حركة النظام وهي :

قاعدة حكم الأغلبية وحقوق الأقلية : إن إرادة الفرد وحريته ليست مطلقة وإرادة الأغلبية تنعكس في القوانين و في السياسات التي يجب أن تطاع بمن في ذلك معارضيها ولكن كيف يمكن حماية حقوق الإقليم ؟ لقد وضع الدستور الأمريكي قيوداً محدودة على الأغلبية فتضمن الحريات المدينة من خلال لائحة الحقوق ، التي صدرت عام 1791 م بعد التصديق على الدستور بعامين واعترف القانون بمبدأ المساواة معنوياً وقانونياً (5).

الفصل بين السلطات : أراد واضع الدستور أحكام السيطرة على الحكومة بتقسيمها إلى سلطات ثلاثة تشريعية وتنفيذية وقضائية كما أن نظام القيود والتوازنات او تداخل السلطات لأفرع الحكومة سوف يحول دون تركز خطير في السلطة وهذا ما عبر عنه أديسيونى بقوله : هو تقسيم وتنظيم السلطات الحكومية المختلفة بطريقة تجعل كل منها يكبح الآخر .

---

(1) د .إبراهيم الشريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 32 - 33 .

(2) نفس المرجع ، ص55 .

(3) د . إبراهيم الشريقي ، مصدر سبق ذكره ، ص 109 .

(4) د. غازي شنيك ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الخصائص العامة والنظام السياسي ، إصدارات شنيك ، أربد ، الأردن ، 2000 ، ص104 .

(5) لاري لويتيز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

الانتخابات الحرة : هي لازمة من لوازم الديمقراطية وهي متاحة لكل مواطن بلغ الثامنة عشر وعلى المرشحين الحصول على موافقة الناخبين والاستجابة لتحديات المعارضة بما يحقق الانتقال السلمي للسلطة وتحقيق النظام والاستقرار في المجتمع .

حرية التعبير : فالحوار الديمقراطي لا يتحقق بدو الحرية والقدرة على التعبير عن القضايا العامة والاستماع إلى وجهة نظر الآخر .

التعليم : لأن الديمقراطية لا تحقق إلا من خلال مواطنين متمسكين بالقيم الديمقراطية وعلى درجة عالية من الوعي والثقافة .

ضمان الشكل الجمهوري للحكومة وحمايتها من العنف الداخلي : تلتزم الحكومة طبقاً للمادة الرابعة الفقرة الرابعة من الدستور بضمان الشكل الجمهوري للحكومة وحمايتها في مواجهة العنف الداخلي والغزو الأجنبي .

احترام التكامل الإقليمي : والاعتراف بالوجود القانوني وحدود كل ولاية وبالتالي لا يملك الكونغرس تكوين ولاية جديدة دون موافقة السلطة التشريعية .

مبدأ سمو السلطة القومية : فلا يجوز للولايات سن القوانين التي تتعارض مع الدستور أو ما يقره الكونغرس وإذا حدث تعارض فقوانين الولايات هي الأدنى بالنسبة للقانون الفيدرالي

الأحزاب وجماعات المصالح : أجهزة تمثيلية تسمح بالتفاعل بين الشعب والحكومة واستخدام القوة السياسية في تنفيذ العملية السياسية والتأثير فيها فالأحزاب تدفع في اتجاه إنجاح أعضائها أو جماعات المصالح فهي لا تقدم مرشحين لكنها تؤيد أو تعارض الذين يسعون لشغل المناصب العامة وتحول الوصول إلى صانع القرار (1).

التصويت والاقتراع السري : الذي يختار من خلاله المواطن ممثلة لمنصب عام على المستوى المحلي أو الفيدرالي وهو التجسيد الحقيقي للديمقراطية .

لا يجوز انتخاب شخص لمنصب الرئاسة أكثر من فترتين : وإذا توفى الرئيس يقوم نائبه بمهامه الرئاسية على نهاية مدة الرئاسة .

يقسم عدد النواب بقاعدة التمثيل النسبي لكل ولاية .

الرئيس هو القائد الأعلى للجيش وأسطول الولايات وعليه يمكن استدعاؤه في أي وقت للخدمة .

يعتبر الرئيس هو الفاعل المحوري في صنع السياسة الخارجية ويستمد سلطته من القانون .

الفاعلية القضائية في مواجهة التنفيذ القضائي : بمعنى أن السلطة القضائية تتوغل في صنع السياسة العامة ربما أن القضائيين غير منتخبين فهم أقل ديمقراطية فهم أقل ديمقراطية من السلطات الأخرى ولا بد من تقيد سلطتهم ولكن هذا لا يتعارض مع تفعيل دورهم أحياناً لمواجهة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (2).

مبدأ الحقوق والحريات المدنية بالحريات المدنية هي الحقوق التي يضمنها القانون للمواطن في مواجهة الحكومة أما الحقوق المدنية فهي حماية الأفراد والجماعات من التمييز على أساس العنصري أو العرق أو الأصل من أجل المساواة وخلق فرص عمل أفضل للجميع .

فناء الشخصية القانونية الدولية للولايات وظهور الدولة الفيدرالية بطابع الوحدة والمركزية (3) .

---

(1) المصدر السابق ، ص72 .

(2) لارى لوتيز ، مرجع سبق ذكره ، ص232 .

(3) د . محمد الهماوندي ، الحكم الذاتي - النظم اللامركزية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، سنة 1990 م ، ص 175 .

**المبحث الثالث**

**المطلب الأول ـ المؤسسات التنفيذية في النظام الألماني**

أولاً : على مستوى الولاية :

المستشارية أمر وزارة الولاية :

يشرف عليها المكتب التنفيذي لرئي الوزراء ، ويقوم المجلس التشريعي لكل ولايـــة بانتخاب رئيس الوزراء في الولاية ويقوم هذا الرئيس بتعيين وزرائـــــه على أن يخضع هذا التعيين لموافقة المجلس التشريعي ويكون رئيس الوزراء مسئولاً أمام المجلس .

ويوجد لكل وزارة أجهزة إدارية صغيرة يتراوح أعضاؤها بين ستة واثنا عشر عضواً وبإمكان أي حزب سياسي تكوين وزارة مبنية على أغلبية في المجلس التشريعي .. قد يحدث أحياناً ولكن السمة الغالبة هي الوزارة الائتلافية سوى بين حزبين كبيرين أو ائتلاف مجموعة أحزاب .

وتقسم تلك الوزارات بالثبات الذي يعود إلى عدم قدرة مجلس الوزراء على حل المجلس التشريعي ... عندما يستقبل رئيس الوزراء أو يخل فإن الانتخاب للرئيس الجديد يتم في وقت محدد ولا يمكن أن يخل مجلس الوزراء من تلقاء نفسه .... وهناك قاعدة الخمسة بالمئة التي تقلل الانقسام في المجلس التشريعي ولقد عدلت هذه القاعدة واصبح هذا الشرط ينطبق على الأحزاب الصغيرة في الولايات الشرقية بحيث تتاح لها الفرصة تمثيل نفسها في " البندستاج " بشروط اقل تشدداً (1).

مجلس الولايات " البندسرات " :

وهو يمثل المجلس الثاني أو المجلس الأعلى في البرلمان وهو فرع من فروع الحكومة الفيدرالية من الناحية النظرية ، أما عملياً فتقع عليه مسئوليات تشريعية هامة ويؤدي وظائف استشارية فيما يتعلق بسلطة "الفيتو" في التشريع وله السلطة في حماية المصالح للولايات المؤسسة ، وحماية النظام الفيدرالي ويتكون

هذا المجلس من أعضاء حكومات الولايات التي تختار مندوبيها في المجلس وهي التي تعز لهم وهم وزراء في الولايات أعضاء في مجالس ولاياتهم ولهم صفتان تشريعية وتنفيذية فهم تشريعين في المجلس الاتحادي وتنفيذيون في ولاياتهم .

وللبندسرات حق النقض " الفيتو" على القوانين التي يقرها " البندستاج " ويتوقف هذا الاعتراض على القانون موضع النقد وليس لهم حق النقض المطلق فهناك قوانين لا يكفل فيها هذا الحق ، وكما يتمتع للبدسرات ببعض الوظائف المهمة فيما يخص الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية من حيث الإطلاع على تصريف الحكومة الاتحادية للشؤون الاتحادية ، فيما يخص الإدارة (2).

ويمثل البندسرات الشعب الألماني رسمياً في السلطة الاتحادية في جانبها التشريعي ـ الرقابي .

السلطة التنفيذية الاتحادية :

**رئيس الدولة :**

كان في جمهورية فيمار ينتخب شعبياً وبذلك يصبح مسئولاً أمام الشعب لا أمام البرلمان لكن المشرع ادخل تعديلاً وأصبح منصب الرئيس منصباً رمزياً في الدولة ، دون ممارسة فعلية للسلطة ونظام اختباره غير مباشر وينتخب

(1) نزيره الأفندي ، الانتخابات الألمانية ، النتائج ، الدلالات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 19 ، يناير ، 1995 م ، ص 203 .

(2) د. حافظ الديلمي ، مرجع سبق ذكره .

لخمة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، ولا يسمح له بعضوية الحكومة الاتحادية ولا الهيئات التشريعية للاتحاد لولاية من الولايات .

والمادة (45) من الدستور تلغي مبدأ الاقتراع العام نهائياً لاختيار رئيس الجمهورية وينتخب الجمهورية عن طريق جمعية خاصة " الجمعية الاتحادية " (1).

في مؤتمر إتحادي يضم أعضاء " البندستاج " وعدد متساوي من نواب المجلس التشريعي للولايات على أساس التمثيل النسبي ويفوز بالرئاسة من يفوز بأغلبية أصوات أعضاء المؤتمر الاتحادي .

فإذا لم يحصل مرشح على هذه الأغلبية بعد أخذ الأصوات مرتين ، فإن أكثرية الأصوات في المرة الثالثة تكفي .

ومن المعروف أن هذه الجمعية تجتمع مرة كل خمس سنوات ويتكون نصف أعضاؤها من البرلمان الاتحادي ونصفهم الآخر من مندوبي الولايات الست عشر وليس في حكومة ألمانيا الاتحادية منصب لنائب رئيس

فإذا خلا المنصب بالوفاة أو الاستقالة فإن الرئيس " البندسرات " مجلس الولايات " يتولى مهام منصب رئيس الجمهورية .

ولرئيس البندسرات تقديم لرئيس للمحاكمة إذا أثبت خرقه للنظام أو تعريض الأمن العام للخطر أو اغتصب السلطة اغتصاباً .

**مهام رئيس الجمهورية :**

مهامه تمثيلية ويستطيع تقديم المشورة والنصيحة لأعضاء الحكومة والبرلمان ويتطلب هذا المنصب حساً سياسياً مرهفاً بما يحقق التوازن السياسي ولقد مارس رؤساء ألمانيا نفوذا سياسياً يحسب لهم .

داخلياً يباشر بعض السلطات مثل توقيع أوراق الدولة وتعيين الموظفين وإصدار العفو وتوقيع بعض الوثاق والمراسيم والأوامر .

خارجياً يمثل الاتحاد في المسائل التي تخص القانون الدولي مثل عقد المعاهدات مع الدول الأجنبية باسم الاتحاد ويستقبل المبعوثين السياسيين ويلاحظ أن الأعمال التي يمارسها الرئيس يجب أن تحمل توقيع المستشار أو احد الوزراء لأنه غير مسؤول رسمياً .

ليس من مهام تعيين المستشار أو فصله ولا اختيار مجلس الوزراء أو حل البرلمان أو إعلان حالة طوارئ .

**المستشار الاتحادي :**

هو رئيس مجلس الوزراء فالحكومة الاتحادية تتكون من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحاديين حسب المادة 62 من الدستور(2).

ويطلق مجلس الوزراء على الحكومة الاتحادية ويرأسها المستشار الذي ينتخب بناء على اقتراح رئيس الجمهورية الذي يراعي الأغلبية المتوفرة في مجلس النواب ولا يقترح مرشحاً إلا بناء على احتمال كبير بفوزه .

ويعين الوزراء بناء على اقتراح المستشار الاتحادي ويتمتع المستشار بهيمنة كبيرة على المجموعة الوزارية وذلك لحجم الصلاحيات التي يمتلكها وتمكنه من تطويع الحكومة وينص القانون في المادة (65) على " أن المستشار الاتحادي موجه سياسة الدولة أو المسئول عنها " والمستشار هو العضو الوحيد في الحكومة الذي ينتخبه البرلمان وهو المسئول أمام البرلمان .

(1) نزيره الأفندي ، مرجع سبق ذكره .

(2) د. حافظ الديلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص233 .

**الــــــــوزراء :**

يعينهم رئيس الدولة حسب اقتراحات المستشار الاتحادي الذي له سلطات واسعة على الوزراء ويقوم الوزراء بإنجاز مهامهم التي يحددها المستشار باستقلالية تامة وعلى مسؤوليتهم المباشرة ورغم أن الوزراء يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة ولاقتراح المستشار فإن المجلس ويمكنه أن يضغط لإقالة وزير إذا صوت على ذلك أكثر من ثلثي المجلس وللمستشار الكلمة الفصل عند تعيين الوزراء ، وفي الغالب يعين لمنصب الوزراء سياسيون محترفون لديهـــم الخبرة ويتمتعون بعضوية مجلس النواب (1).

وتعتبر الوزارة هي الحكومة الاتحادية التي تقوم بتنفيذ القوانين وتضم 19 وزارة هي الخارجيـــة - الداخلية - العدل - الدفاع - المالية - الاقتصاد – النقديـــة – الزراعـــة - الإخراج - التعاون الاقتصادي - المواصلات - البرق والبريد - العمل - التنظيم الاجتماعي - المساكن وتعمير المدن والتنظيم - شؤون اللاجئين ومتضرري الحرب - الشؤون العائلية والشباب - الشؤون الصحية - الثروات الاتحاديـــة - الشؤون الذرية - القضايا الألمانية - قضايا المجلس البرلمانيـــة - الولايات (2) .

**المطلب الثاني : السلطة التنفيذية في النظام الأمريكي**

تتكون المؤسسات التنفيذية في النظام الأمريكي من :

رئيس الجمهورية :

ويقع على رأس الجهاز التنفيذي ... الرئيس الأمريكي يسود ويحكم وينتخب من الشعب مباشرة مما يعطيه صفة تمثيلية للشعب ويجعله المتحدث باسم الشعب ويستمد سلطته من القانون وهو رئيس الدولة ورئيس الوزراء وتعمل كافة الأجهزة التنفيذية تحت إشرافه وينتخب لمدة أربعة سنوات ولمرتين متتاليتين ولا تزيد مدة الرئاسة عن ثمان سنوات .

ويتولى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة يختار الوزراء ويعينهم وهو لا يحتاج إلى السلطة التشريعية لتأكيد شرعيته ، عكس الذين يعينهم الريس في المناصب العامة ، هؤلاء يحتاجون إلى دعم مجلس الشيوخ ، وهو المسئول عن وضع السياسة العامة والخطط السنوية اللازمة في كافة المجالات وتساعده عدة أجهزة مثل المكتب التنفيذي للرئيس ، الذي يتابع الأمور التي تعرض على الرئيس وتمده بالمعلومات التي يحتاجها ، وتعتبر الصحافة السلطة الرابعة في أمريكا التي تتعامل مع الرئيس وتزداد اختصاصاته في الأزمات وهو القائد العام للقوات المسلحة ويمكن القول أن الرئيس الأمريكي هو أقوى وأكثر الرؤساء نفوذاً في أي دولة ديمقراطية وأن الرئيس هو أعلى السلطات في الدولة ولديه من الاختصاصات ما يمكنه من السيطرة على كافة أجهزة الحكم الأخرى .

ومن الناحية الدستورية نص الدستورية على حق الرئيس في دعوة البرلمان لأدوار انعقاد غير عادية وفي المناسبات الهامة ومنحه الدستور حق التوجه بتوصية أو رغبة الى البرلمان برسالة يبعث بها إليه ولكن ليس له أن يقدمها في شكل مشروع قانون كما أعطاه الحق في الاعتراض على قانون أقره البرلمان ويترتب على الاعتراض وقف العمل بالقانون على أن يتم الاعتراض خلال عشرة أيام ويكن الاعتراض يصبح ملغياً إذا وافق المجلس بثلثي أعضائه مرة أخرى على نفس القانون .

الــــــــوزراء :

يتم تعيين الوزراء من رئيس الجمهورية ، فهو من يملك حق تنصيبهم وعزلهم ، ولا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في الكونغرس وهو مسئولون أمام الرئيس ، فهو صاحب الولاية عليهم ، وهو لا يتقيد في تعيينهم بما لهم من اتجاهات سياسية وحزبية ، لكن الضرورة تقتضي اختيارهم من حزبه ، والرئيس هو الذي يحدد مدى تصرفهم وقد يكونوا مجرد مستشارين يسدون النصيحة ليس إلا .

(1) د. غازي شنيك ، مرجع سبق ذكره ، ص 76 .

2 د. إبراهيم الشريقي ، مرجع سبق ذكره ، ص34 .

ويسمى الوزير سكرتيراً إذا أنه لا يوجد وزراء ولا وزارة بأمريكا إنما هي سكرتيريات يرأس كل منها سكرتير يقوم مقام الوزير الأول يشرف على الموظفين ، الذين يتولون نشاطاً حكومياً فمثلاً يوجد سكرتير للشؤون الخارجية وآخر للشؤون المالية وآخر للشؤون الحربية وهكذا ، يعينهم الرئيس ويعرضهم على مجلس الشيوخ ... ينفذون أوامر الرئيس وهو يملك حق إقالتهم 1و لا يكونون إرادة جماعية ويجتمع الرئيس بهم بصفة دورية للمناقشة وأخذ للرأي ـ الاستعانة بهم في الاختصاصات العديدة .

بالإضافة إلى مجلس الوزراء يوجد العديد من اللجان والوكالات التي تتبع الرئيس مباشرة وتعاونه في القيام باختصاصاته .

**المبحث الثالث**

**المطلب الأول : مقارنة بين مهام الرئيس في النظامين الألماني ـ الأمريكي**

**أولاً : الرئيس في النظام الألماني :**

رئيس الدولة في جمهورية ألمانيا الاتحادية ينتخب شعبياً وبالتالي هو مسول أمام الشعب لا أمام البرلمان ويمارس أهم وظائفه تشكيل مجلس الوزراء برئاسته لكن المشرع تدخل لتعديل هذه الاختصاصات حتى تحولت إلى اختصاصات رمزية بعيداً عن السلطة الفعلية وعن نظام اختياره المباشر ومدة بقائه هي خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ، ولا يسمح له بعضوية الحكومة ولا الهيئة التشريعية للاتحاد ولا الولايات ... ألغي تماماً مبدأ الاختزاع على رئيس الجمهورية وأصبح ينتخب عن طريق الجمعية الاتحادية في مؤتمر اتحادي يضم أعضاء " البينرستاج " وعدد من النواب في المجلس التشريعي على أساس التمثيل النسبي ويفوز بمنصب رئيس الجمهورية من يحصل على أغلبية المجلس ، هكذا اختير أول رئيس " تيودور هنيس " في 1949/9/12 م وآخرهم " رومان هيري " الذي انتخب في 1998 م ، ممثلاً للحزب الديمقراطي المسيحي (2) .

ويعزل الرئيس إذا وجه إليه اتهاماً مخالفة المبادئ وتعريض الجمهورية للخطر ، أو اغتصب السلطة ... ويتولى مهامه رئيس " البندسرات " إلى حين انتخاب رئيس جديد لعدم وجود منصب نائب الرئيس .

ومهام الرئيس هي مهام تمثيلية ودوره في الحكومة ـ البرلمان دوراً استشارياً وفاعلية هذا الدور تتوقف على حسه السياسي وقدرته على تحقيق التوازن وممارسة النفوذ ولكن بشكل غير رسمي ويمارس داخلياً وظائف روتينية مثل توقيع بعض الأوراق الخاصة بالدولة ، وتعيين بعض الموظفين وإصدار العفو وتوقيع بعض الوثاق والمراسيم والأوامر وخارجياً تمثيل الاتحاد في المسائل ذات الصفة الدولية ، المتعلقة بالقانون الدولي مثل عقد المعاهدات نائباً عن الاتحاد واستقبلا المبعوثين السياسيين ـ الدبلوماسيين ـ وهو في كل إجراءاته التي يمارسها يأتي توقيعه بعد توقيع المستشار باعتبار أنه ليس لديه أي مسئولية دستورية وهنا نذكر أن مهـــام الرئيس هما هي مهام شكلية وليست لديه أي سلطة حقيقية لا علاقة له بالمستشـــار من حيث تعينه فصلـــه وكذلك الوزراء والبرلمـــان فلا يملك حلهم ولا تعيينهم .

أن السلطة الحقيقية في مستواها الرئاسي فيمارسها المستشار الألماني المنتخب والمسئول دستورياً أمام البرلمان (3).

**ثانياً : الرئيس في النظام الأمريكي :**

هو سيد وحاكم منتخب من الشعب مباشرة مما يعطيه حق تمثيل الشعب والتعبير عن إرادة والدستور يعطيه صلاحيات واسعة ويجمع في يديه كل الوظائف التنفيذية وهو رئيس الحكومة في ذات الوقت ويمارس مهامه من خلال لجان وأجهزة مسئولة أمامه وهو المسئول عنها أمام الرأي العام ، في البداية لم تكن توجد قيود

---

[1] ج. محمد كامل ليله ، النظم السياسية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ص879 .

(2) نزيره الأفندي ، الانتخابات الألمانية ، النتاج والدلالات ، مصدر سابق ، ص203 .

(3) د. حافظ علوان الديكي ، مرجع سبع ذكره ، ص232 .

على إعادة الترشيح لمنصب الرئيس " روزفلت " ورشح نفسه أربع مرات متتالية لكل عدل الدستور وأصبح لا يسمح إلا بالترشيح لفترتين رئاسيتين ، كل فترة مدتها أربع سنوات .

ويتولى الرئيس رئاسة الوزراء ويبادر فور ترشيحه بتشكيل وزرائه فور انتخابه ويعينهم كسكرتيرين في مرافق الدولة المختلفة مثل الخارجية والداخلية والدفاع تختلف الخدمات ... الرئيس لا يحتاج للبرلمان في تأكيد الثقة لكن الوزارة لابد من إقرار البرلمان عليها من خلال مجلس الشيوخ ولكن أمر التعيين والعزل لا يتدخل فيه مجلس الشيوخ .

إن رئيس الولايات المتحدة ليس مجرد ممارسة لسلطة من خلال وزرائه إنما أبعد من ذلك فهو في الواقع أكثر من مجرد شخص تنفيذي ، إنه مسؤول من وضع سياسة البلاد ، ووضع خططها السنوية كافة المجالات يساعده على أداء عمله على أكمل وجه ويطلعه على أمور الدولة ويساعده في حل المشكلات العارضة ويخطط معه للمستقبل ويفحص المعلومات التي ترد لتلافي الوقوع في الخطأ كما ان الرئيس يتعامل مع الأعلام بشكل فاعل ومع الصحافة بشكل خاص انطلاقاً من القدرة الهائلة للعلام الأمريكي على التأثير وصناعة الرأي العام .

الرئيس الأمريكي سلطاته أقوى في الأوقات غير الاعتيادية وفي أوقات الأزمات فهو الرجل الأول المسئول عن حفظ النظام وحمايته وتحقيق الأمن ولذلك فهو القائد العام للقوات المسلحة بكافة فروعها .

وله الحق في الإشراف على البرنامج النووي وله أن يدخل القوات المسلحة إلى علميات حربية دون أن يكون قد سبق إعلان حرب فهو الذي أصدر الأمر بإلقاء القنبلة الذرية في المكان سنة 1945 م وهو الذي وصل بالجيوش إلى كوريا عام 1950 م وإلى العراق 1991 م ، بعد اجتياح الكويت .

ويلاحظ أن هنالك محاولة لتنفيذ صلاحيات الرئيس فيما يتعلق بإعلان الحرب من قبل الكونغرس ولكن هذا الأمر قد يكون عملياً إذا كانت الحروب تقليدية على طراز حرب فيتنام ولكن إذا كانت حرباً شاملة من غير المتوقع أن يعلن الكونغرس عن حرب قبل أن يلقي الرئيس بصواريخه على العدو .

والنظام الرئاسي الأمريكي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة ونفوذ كبير والرئيس الأمريكي أقوى وأكثر الرؤساء المنتخبين سلطة وسلطاناً منه في أي دولة ديمقراطية سلطاته واسعة ومكثفة بتصرف وكأنه ينكر مبدأ الفصل بين السلطات ويجمع بيديه كافة السلطات فلديه السلطة العليا ولديه من الصلاحيات ما يمكنه من السيطرة على كافة الأجهزة (1).

ورئاسة الدولة الأمريكية منصب خطير يضع على شاغله مسؤوليات جسيمة يجب أن تقابلها سلطات قوية حتى يتمكن من الإيفاء بالتزاماته حيال الشعب (2).

وتبدو شخصية الريس الأمريكي استثنائية مهابة ومحترمة لأنها تتمثل أمة وشعباً بأكمله ويقول أحد البحاث أن واضعي الدستور الاتحادي المركزي ترجوا هيئـــة الملك مع سلطة رئيس الوزراء في وظيفـــة انتخابيـــة واحدة هي وظيفة رئيس الدولة (3).

ويعتبر الرئيس الشخصية المحورية الفاعلة في صنع السياسة الخارجية بحكم الدستور وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وقد مكنته هذه السلطة من الزج بالبلاد في 125 جرباً غير معلنة ويمتع في مجال السياسة الخارجية بقدرته على الاستحواذ على الدعم الشعبي لمبادراته وإمكانية حصوله عن معلومات غير محدودة عن الدول الأجنبية من خلال وزارة الدفاع والمخابرات المركزية (4).

---

(1) د. حافظ الديلمي ، مصدر سبق ذكره ، ص277 .

(2) د. يحي الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ص191 .

(3) د. محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص870 .

(4) لارى الوتيز ، مرجع سابق ، ص219 .

**ثالثاً : أوجه الشبه والاختلاف :**

إذا حاولت عقد مقارنة بين النظامين على مستوى رئيس الجمهورية في دولتين لهما نظامان رئاسيان في دولتين ديمقراطيتين فيدراليتين يقوم الحكم فيهما على مبدأ فصل السلطات نجد اختلافات هامة فيما يتعلق بوضع الرئيس .

الرئيس الأمريكي يصل منصبه عن طريق الانتخاب وكذلك الألماني ولكن الرئيس الأمريكي ينتخبه الشعب مباشرة ويترتب على ذلك أنه يصبح مسئولاً أمام الشعب أما الألماني فتنتخبه الجمعية الاتحادية في مؤتمر عام يضم المجلس التشريعي للولايات والبندستاج وعلى ذلك فأي فرع من فروع السلطة التشريعية يمكن أن يقوم الرئيس للمحاكمة الدستورية .

الرئيس الأمريكي مهامه واسعة داخلياً وخارجياً وهو أعلى مسئول تنفيذي في الدولة في جميع المجالات وهو مسئول أمام شعبه .

الرئيس الألماني لا يملك إلا صفة تمثيلية شكلية أما المسئول الأول فهو المستشار الذي يسبق توقيعه توقيع الرئيس وهو المسئول دستورياً ولا يقع تحت أي مسئولية لرئيس الدولة ورئيس الدولة لا يقع تحت أي مسؤولية دستورية لأنه غير مسئول دستورياً .

ويعتبر منصب المستشار أعلى منصب في ألمانيا في الواقع سلطاته تفوق سلطة الرئيس .

**المطلب الثاني : ممارسة السلطة التنفيذية من خلال المؤسسات في النظامين**

**أولاً : في النظام الألماني :**

بالرغم من أن المبدأ هو الديمقراطية وأساس التطبيق الفصل بين السلطات لكن الاختلاف واقع ربما لاختلاف البنى ـ الظروف التاريخية التي شكلت النظامين كما أن الأهداف والتطلعات مختلفة .

فنجد في ألمانيا على صعيد السلطة التنفيذية أعطى الدستور صلاحيات واسعة فيما يخص الأمور التنفيذية للولايات مع وجود أجهزة خاصة لا يوجد لها مثيل في الولايات مثل الخارجية والنقد ونلاحظ أن كل ما يشكل قضايا هامة تتعلق بأمن الدولة هو من اختصاص السلطة الفيدرالية ، وتوجد نسخة من الحكومة المركزية في كل ولاية مسئولة مسؤولية كاملة أمام برلمانها على غرار ما يحدث في الحكومة المركزية .

ويلاحظ أن الدستور عند يقرر اشتراك فعلي للولايات في حكومة الاتحاد فإنه يصر على ضرورة تقسيم السلطة حتى لا يحدث تركز في السلطة بما يخالف الأساس الديمقراطي الذي ارتضته ألمانيا .

**ثانياً : النظام الأمريكي :**

إن السلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة بشكل واضح فإنما تمارس اختصاصاتها تحت مسؤولية الرئيس أمام شعبه فهو من يختار موظفيها ويتولى تعيينهم وإذا كان المبدأ هو الفصل بين السلطات إلا أننا نجد تداخلاً أحياناً مما يؤكد أن الفصل التام أمر مستحيل وأنت تعمل على أرض واحدة في مقابلة شعب واحدة . وحتى الاعتراض ممنوح للرئيس وهذا ليس موجود في ألمانيا كما أن الكونغرس قد يوجه اتهامه للريس كما حدث في قضية " كلنتون " وتقوم السلطة التنفيذية بممارسة مهامها من خلال مؤسسات دستورية و قانونية وتعتمد على الفئة الحاكمة وهي تعبر عن مصالح المؤسسات الصناعية الضخمة المدنية والعسكرية ولكن يظل إقدام القانون السمة المميزة النظام الأمريكي .

**الخاتمــة**

من خلال هذه الدراسة المتواضعة حاولت أن أحيط بالإطار العام الذي يتحرك ضمنه كل من النظامين اللذين يمثل كل منهما وجها للديمقراطية الغربية وفقا لما تفتضيه ظروف ومعطيات كل بلد متأثراً بتاريخه وتجاربه لاقتدائه إن الجانب التنفيذي في الديمقراطية الغربية يمثل نموذجاً تسعى دول كثيرة لاحتوائه وتطبيقه لاعتباره الأمثل من حيث كونه الأكثر قابلية للتطبيق لقيامه على مبدأ الديمقراطية وأساس التطبيق فيه الفصل بين السلطات وكونه أكثر استيعاباً للتجارب التاريخية إلا أنه لا يخلو من نقاط ضع يجب تداركها عند النقل كما أن الأنظمة لا تعيش في معزل عن بيئاتها بل تولد في البيئة وتتنامى لتخدم البيئة .

هذا ما نثبت منه على الأقل في هذه الدراسة المتواضعة ولكن يظل النموذج الأمريكي الأكثر ديمقراطية ونضجاً وأكثر فاعلية من أي نظام سياسي ديمقراطي في العالم .

**قائمة المراجع**


أولاً – الكتب :

الشريقي ، إبراهيم ، ألمانيا الحديثة مقومات الدولة ونظامها ، بيروت ، دار القلم ، 1970 م .

الكيس دي توكفل ، الديمقراطية في أمريكا ، ترجمة : أمين مرسي قنديل ، القاهرة ، عالم الكتب .

عمران الديلمي ، جافظ عمران ، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، عمان – الأردن ، دار وائل للنشر ، 2001 م .

شنيك ، غازي ، جمهورية ألمانيا الاتحادية الخصائص العامة والنظام السياسي ، اصدارات شنيك ، أربد – الأردن ، 2000 م .

لارى الوتيز ، ترجمة : جابر سعيد عوض ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، 1996 م .

الهناونرى ، محمد ، الحكم الذاتي ، النظم الأمريكية ، القاهرة ، دار المستقبل العربية ، 1990 م .

ثانياً – المجلات :

جمال عبد الجواد ، التطور العلمي في المجتمع الألماني ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 82 ، اكتوبر 1985 م .

تزيرة الأفندي ، الانتخابات الألمانية النتائج والدلالات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 19 ، يناير 1995 م .